

«المركزي» يوافق على زيادة حصة «الوطني» بينك بويان



البنك المركزي

«المركزي» لشركة البحرين للصيرفة على زيادة الاحتياطي القانوني للشركة من 2.15 مليون دينار إلى 2.28 مليون دينار، بالإضافة إلى زيادة الاحتياطي الاختياري للشركة من 350.4 ألف دينار إلى 481.8 ألف دينار؛ وذلك وفقاً لبيانات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر / كانون أول 2018، كما وافق «المركزي» للشركة على إعادة تعيين وليد عبدالله العصيمي من مكتب العياني والعصيمي وشركاهم، مراقبا لحسابات الشركة للعام المالي 2019. كما وافق «المركزي» لشركة الصفا العالمية للصيرفة على زيادة رأسمال الشركة من 1.3 مليون دينار إلى 1.42 مليون دينار.

بدلاً من رائد خالد الخرافي، وفي سياق التعديلات على البيانات المالية لشركات الصرافة، فقد وافق «المركزي» شركة الأنصاري للصرافة على زيادة الاحتياطي القانوني للشركة من 196.3 ألف دينار إلى 206.9 ألف دينار، بالإضافة إلى زيادة الاحتياطي الاختياري للشركة من 196.3 ألف دينار إلى 206.9 ألف دينار؛ وذلك وفقاً لبيانات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، كما وافق «المركزي» شركة خالد إبراهيم الشطي من مكتب الشركة على إعادة تعيين برابيس ووتر هاوس كوبرز، مراقبا لحسابات الشركة للعام المالي 2019. وفي السياق ذاته، وافق

أصدر محافظة بنك الكويت المركزي قراراً بقضي بالموافقة على بعض التعديلات في بيانات بنك الكويت الوطني، حيث وافق على تخفيض حصة «الوطني» براسمال بنك الكويت الوطني - فرسما من 85 بالمائة إلى 80.32 بالمائة، كما وافق «المركزي» على زيادة حصة «الوطني» في رأسمال بنك بويان من 59.52 بالمائة إلى 59.88 بالمائة، وفي سياق آخر أصدر محافظ البنك المركزي محمد الهاشل قراراً بقضي بتعيين حسان يوسف علي يوسف عضواً بمجلس إدارة بيت التمويل الكويتي «بيتك»، وذلك استكمالاً للدرجة الحالية المالية وأصبحت البورصة الرسمية للكويت اعتباراً من 25 أبريل 2016.

وقف التداول على

أسهم «الكويت»

و«الإثمار» و«ياكو»

و«إيفا» لأسباب

مختلفة منها

لعدم تقديمها لبيانات مالية في 31 مارس 2019 وشركتي (الإثمار) القابضة و(ياكو) الطبية لتجاوز خسائرها نسبة الـ 75 في المئة من رأس المال.

وأضافت أنه بناء على قرار الجمعية العامة لشركة الاستشارات المالية الدولية القابضة (إيفا) التي أقرت فيها تخفيض رأس المال فقد تقرر إيقاف أسهم الشركة عن التداول اعتباراً من اليوم الاثنين إلى يوم الأحد المقبل إلى حين الانتهاء من إجراءات التخفيض على أن تتم إعادة أسهمها للتداول 26 الجاري.

وأستت بورصة الكويت في أبريل عام 2014 بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة السوق المالية رقم 2013/37 المؤرخ في 20 نوفمبر 2013 وحلت محل سوق الكويت للأوراق المالية وأصبحت البورصة الرسمية للكويت اعتباراً من 25 أبريل 2016.

بالإضافة إلى اضطراب الأوضاع الجيوسياسية بالمنطقة

«الاتصالات» و«البنوك» يهبطان بمؤشرات البورصة



جلسة «حمراء» للبورصة

أنهت المؤشرات الكويتية تعاملات أمس الأحد متراجعة بشكل جماعي لثاني جلسة على التوالي؛ بضغط من هبوط غالبية قطاعات السوق وعلى رأسها الاتصالات والبنوك، بالإضافة إلى اضطراب الأوضاع الجيوسياسية بالمنطقة وترقب عودة الأسواق العالمية اليوم.

وهبط المؤشر العام للبورصة الكويتية أمس 1.49 بالمائة بإقفاله عند النقطة 5984.64 خاسراً أكثر من 90 نقطة، كما انخفض المؤشران الرئيسيان والاول بنسبة 0.93 و 1.69 بالمائة على الترتيب.

وسجلت مؤشرات 8 قطاعات هبوطاً أمس يتصدرها الاتصالات بنحو 2.66 بالمائة، يليه البنوك بنسبة 1.64 بالمائة، بينما ارتفع قطاعا الخدمات الاستهلاكية والمواد الأساسية فقط أمس، بواقع 0.34 بالمائة لـلاول، و0.09 بالمائة للثاني.

وجاء سهم «إيفا فنانق» على رأس القائمة الحمراء للأسهم المدرجة بانخفاض نسبته 10.21 بالمائة، فيما تصدر سهم «عمار» القائمة الخضراء مرتفعاً بنحو 32.81 بالمائة.

وارتفعت سيولة البورصة أمس 8.3 بالمائة لتصل إلى 35.81 مليون دينار مقابل 33.06 مليون دينار بالجلسة السابقة، كما ارتفعت أحجام التداول 4.7 بالمائة إلى 178.86 مليون سهم مقابل 170.9 مليون سهم يوم الخميس الماضي.

وحقق سهم «بيتك» انشط سيولة بالبورصة بقيمة 7.83 مليون دينار متراجعا 2.18 بالمائة، فيما تصدر سهم «صناعات» نشاط الكميات بتداول 15.02 مليون سهم متراجعا 3.56 بالمائة. مُحللون: سيتاريو المؤشرات سلبي ومن الممكن الارتداد في المدى القصير.

وقال مستشار التحليل الفني لحركة أسواق المال، نواف العون إن السيتاريو السلبي للمؤشر العام كان يكمن بكسر مستوى 6030 نقطة؛ وهو ما حدث أمس بالفعل، وسيكون المستوى 5910 الدعم القادم في حال استمرار الهبوط وهو هدف النموذج السلبي. وبالنسبة لمؤشر السوق

الاول، قال العون إن التشابه كبير بينه وبين المؤشر العام وبالتالي فإن نفس السيتاريو نجده يتكرر على حركة مؤشر السوق الاول الذي يتحقق بكسر مستوى الدعم 6640 نقطة ليكون نموذجاً سلبياً هدفه يصل بالمؤشر إلى مستوى 6480 في حال استمرار الهبوط.

من جانبه، قال المحلل المالي للأسواق، محمد مانع العجمي إن المؤشر العام يقترب من نقطة دعم مهمة على الغريم اليومي (5979 نقطة)، التي من الممكن أن يرتد منها على المدى القصير.

ويرى العجمي أن السوق الكويتي قد يشهد ارتدادات لحظية خلال اليومين القادمين،

وتتضمن الضوابط إلزام الشركات بوضع السياسات وإجراءات العمل، والنظم والضوابط الداخلية، التي تتناسب مع حجم الشركة أو المؤسسة وطبيعتها ونطاق عملياتها، على أن تكون معتمدة من الإدارة العليا، وسارية على كل الفروع المحلية إذا وجدت، على أن يلتزم عند وضع السياسات بنحو 10 قواعد تلخص في:

- تحديد موبة العمل والمستفيد الفعلي والشخص المعرض سياسياً والتحقق منها. - تقييم مخاطر العملاء والمعاملات. - الاحتفاظ بالسجلات والمعاملات المرتبطة بالعملاء والمعاملات. - تطبيق تدابير العناية الواجبة على العميل والمستفيد الفعلي. - إخطار وحدة التحريات المالية الكويتية

كشفت تقرير صادر عن وزارة التجارة والصناعة الكويتية عن إيقاف نشاط 14 شركة، منها 13 شركة عقارية، بالإضافة إلى شركة صرافة، بسبب مخالفتها للوائح ونظم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بينما جرى توجيه 81 إنذاراً كتابياً إلى شركات عقارية، و22 إنذاراً إلى شركات مجوهرات، و11 إنذاراً إلى شركات صرافة، وإنذار 5 شركات تامين لأسباب تتعلق بمخالفة ذات القانون.

و تأتي تلك التحركات تزامناً مع تعليمات رقابية صادرة عن الوزارة لتشديد الرقابة على الشركات الخاضعة للقانون، خاصة الشركات العقارية التي دعته الوزارة إلى ضرورة توفيق أوضاعها مع القوانين والقرارات، متخذة في ذلك إجراءات عقابية تبدأ بتوجيه الإنذارات وتتم بنشر أسماء الشركات المخالفة، وانتهاء بإيقاف النشاط

«الجزيرة» توقع خطاباً لاستئجار 3 طائرات من شركة «أي سي بي سي»



طيران الجزيرة

السابقة في الوقت الحالي، كانت أرباح «الجزيرة» ارتفعت 171.2 بالمائة في الربع الثاني من العام الجاري، لتصل إلى 4.8 مليون دينار؛ مقابل أرباح بنحو 1.8 مليون دينار للفترة المماثلة من العام الماضي.

ويحسب بيان الشركة للبورصة، أمس الأحد، أعلنت «الجزيرة» التحوط لجزء من العقود لمدة 24 شهراً بحال وصول الأسعار إلى 60 دولاراً للبرميل، وقالت الشركة إنه يتعذر تحديد الأثر المالي للمعلومات

أعلنت شركة طيران الجزيرة توقيع خطاب لاستئجار 3 طائرات طراز A320 NEO من شركة «أي سي بي سي»، موضحة بأنه إلى 348 خلال العام الفائق، بينما منحت الوزارة 47 ترخيصاً لإعلان عن مشاريع العقارية.

وأشار التقرير إلى أن تحركات الوزارة نجحت في فرض هبة القانون، والتزام أغلبية الشركات بالتعليمات الصادرة، حيث أظهرت الإحصائية وجود 1198 مراقب التزام بالشركات الخاضعة للقانون، منهم 825 مراقبا بالشركات العقارية، و227 بشركات المجوهرات، و84 بشركات الصرافة، بالإضافة إلى تحديد 62 مراقب التزام بشركات التامين.

وبيّن أرقام الوزارة منح 139 ترخيصاً عقارياً خلال عام 2018، بينما جرى تجديد 367 ترخيصاً خلال الفترة نفسها، بينما باشرت بإلغاء 127 ترخيصاً عقارياً بسبب مخالفات متنوعة، لافتة إلى أن عدد الشكاوى المتعلقة بالشأن العقاري وصلت إلى 348 خلال العام الفائت، بينما منحت الوزارة 47 ترخيصاً لإعلان عن مشاريع العقارية.

بالمعاملات المشبوهة بموجب المادة 12، من قانون مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 106 لسنة 2013 والمادة 14 من لائحته التنفيذية. - خضوع السياسات وإجراءات العمل والنظم والضوابط الداخلية لعمليات فحص ومراجعة مستقلة. - تعيين مراقب التزام على مستوى الإدارة العليا، يكون مسؤولاً عن تنفيذ أحكام القانون رقم 106 لسنة 2013، بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية وهذه التعليمات.

- وضع معايير مرتفعة عند تعيين الموظفين. - تنفيذ برنامج مستمر لتدريب كل الموظفين الجدد والحاليين، وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية والإشرافية ومديريها.

وتتضمن الضوابط إلزام الشركات بوضع السياسات وإجراءات العمل، والنظم والضوابط الداخلية، التي تتناسب مع حجم الشركة أو المؤسسة وطبيعتها ونطاق عملياتها، على أن تكون معتمدة من الإدارة العليا، وسارية على كل الفروع المحلية إذا وجدت، على أن يلتزم عند وضع السياسات بنحو 10 قواعد تلخص في:

- تحديد موبة العمل والمستفيد الفعلي والشخص المعرض سياسياً والتحقق منها. - تقييم مخاطر العملاء والمعاملات. - الاحتفاظ بالسجلات والمعاملات المرتبطة بالعملاء والمعاملات. - تطبيق تدابير العناية الواجبة على العميل والمستفيد الفعلي. - إخطار وحدة التحريات المالية الكويتية

كشفت تقرير صادر عن وزارة التجارة والصناعة الكويتية عن إيقاف نشاط 14 شركة، منها 13 شركة عقارية، بالإضافة إلى شركة صرافة، بسبب مخالفتها للوائح ونظم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بينما جرى توجيه 81 إنذاراً كتابياً إلى شركات عقارية، و22 إنذاراً إلى شركات مجوهرات، و11 إنذاراً إلى شركات صرافة، وإنذار 5 شركات تامين لأسباب تتعلق بمخالفة ذات القانون.

و تأتي تلك التحركات تزامناً مع تعليمات رقابية صادرة عن الوزارة لتشديد الرقابة على الشركات الخاضعة للقانون، خاصة الشركات العقارية التي دعته الوزارة إلى ضرورة توفيق أوضاعها مع القوانين والقرارات، متخذة في ذلك إجراءات عقابية تبدأ بتوجيه الإنذارات وتتم بنشر أسماء الشركات المخالفة، وانتهاء بإيقاف النشاط

خلال النصف الأول من العام الحالي

التبادل التجاري بين الكويت والاتحاد الأوروبي «ينخفض»

سجلت شركات الأسمنت الكويتية تحتل المركز الثاني خليجياً في نسبة الاستحواذ من إجمالي الأرباح

الثاني من 2019، ومكنت من تحقيق صافي أرباح المائل من 479.57 مليون ريال، بالربع الثاني من العام الحالي (127.68 مليون دولار)، مقابل خسائر صافية بلغت 47.23 مليون ريال (47.22 مليون دولار خسارة) بالربع نفسه من العام الماضي. وعلى مستوى أرباح النصف الأول من العام الجاري سجلت شركات الأسمنت الخليجية قفزة في صافي الربح بنسبة 80.08 بالمائة لتصل إلى 387.71 مليون دولار، مقارنة بـ 215.3 مليون دولار بالفترة المماثلة من العام الماضي.

وعزت غالبية الشركات تحسن نتائجها المالية خلال الربع الثاني من 2019، إلى زيادة المبيعات وارتفاع أسعار البيع، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

سجلت شركات الأسمنت الدرجة بأسواق المال الخليجية خلال الربع الثاني من العام الجاري قفزة في صافي أرباحها بنسبة بلغت 136 بالمائة، وذلك على أساس سنوي.

وبمثل كل من الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد ذات الصلة الجزء الأكبر من واردات الاتحاد الأوروبي من الكويت فيما قيمته 2.7 مليار يورو (2.9 مليار دولار) بينما بلغ إجمالي صادراتها في ذات الفترة من العام الحالي 2.1 مليار يورو (2.3 مليار دولار).

منطقة اليورو المكونة من 19 عضواً من الكويت في الفترة من يناير إلى يونيو من العام الماضي 1.4 مليار يورو (1.26 مليار دولار)، ولقنت (يوروستات) إلى أنه خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2019 بلغ إجمالي واردات منطقة اليورو من الكويت 735.4 مليون يورو (815.4 مليار دولار).

أن إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الكويت بلغ 1.42 مليار يورو (1.57 مليار دولار أمريكي) في الفترة من يناير إلى يونيو 2018 في حين بلغت قيمتها 1.25 مليار يورو (1.38 مليار دولار) لذات الفترة من العام الحالي. وفي الوقت ذاته بلغ وفق البيانات إجمالي واردات

أظهرت بيانات رسمية أمس الأحد انخفاض التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي الـ 28 والكويت خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي مقارنة بعام 2018.

ذكرت البيانات الصادرة عن مكتب الإحصاءات الأوروبي (يوروستات)